



كريم يونس

رئيس المجلس الشعبي الوطني

إن التمكين لدعائم مشروع المجتمع الديمقراطي مهمة وطنية حاسمة ، تجسد أختيار الشعب وتعبر عن إرادته الحرة، وذلك ما يقتضي بالضرورة العمل على توفير شروط تحقيقه، والإحاطة بمستلزمات نجاحه على أكثر من صعيد، وهو ما يلزم القائمين عليه والشركاء فيه لتفعيل آلياته، وتيسير سبل موقعته ضمن خصوصية

التوجه الوطني أنسجاما مع التحولات الدولية الراهنة، وتحريك مسار اشتغاله إيجابيا بالتوجيه السليم، وحسب الوسائل المتاحة، والتعامل مع مجسدياته بإخلاص حفاظا على جواهر الأصالة، وتماشيا مع مقتضيات العصرية، لضمان التكفل بانشغالات المواطنين، ومطامحهم في إطار قوانين الجمهورية، وتسيير شؤون المجتمع ومصالحه وفق نظام يحفظ معالم انسجامه، واتساق بنياته تجنبا لكل اضطراب أو إرباك أو عدم استقرار يحرفه عن تجسيد استراتيجيته أو يعيقه عن إدراك أهدافه وتحقيق غاياته.

وإذا كانت الغايات السامية تشكل مدار أهتمام مؤسسات الدولة وهيئاتها وهي في صدارة عناية المجتمع بشرائحه المتنوعة.

فإنها تشكل هاجسا مستمرا للهيئة التشريعية، ومحراضا أساسيا في توجهها نحو البدائل الضامنة لتثبيت قواعد الحكم الراشد، وصيانة الحريات الأساسية وحرية التعبير وقيم المواطنة تعزيزا لمبادئ دولة القانون والعدل.

والمجلس الشعبي الوطني بإعتباره هيئة تسهر على صناعة التشريعات وصياغة القوانين بالتعاون مع الشركاء، فإنه يعمل بذلك على تمكين نواظم المجتمع الديمقراطي، وتدعيم قيم الجمهورية بكل أبعادها وترسيخ مثل دولة القانون بكل ماتحمل من دلالات.

إن المجلس الشعبي الوطني فضاء ديمقراطي بحكم بنيته ووظيفته وخصوصية مهامه حسب ما يحددها الدستور، فهو مؤسسة تشريعية تمثل الشعب ، وتعبر عن إنشغالاته، وتجسد طموحاته.

. كما أنه فضاء مفتوح لكل الشركاء في جميع القطاعات، ولكل القوى الاجتماعية والفعاليات الثقافية والتشكيلات السياسية، والتنظيمات الاقتصادية، والمجموعة الوطنية بكل شرائحها.

ومن هنا جاء فتح أبوابه واسعة للحوار الحر والنقاش المسؤول من خلال ما يعرض عليه من برامج من الحكومة، وما يبادر به أعضاؤه من قوانين، وما يقيمه من ندوات، وما يعالجه من إشكاليات ومسائل لها علاقة بواقع الأمة وتطلعاتها، ومصالح الوطن وتقدمه، فبالفكر الخلاق والعقل المستنير والتخطيط السليم والتنفيذ الصارم والتسيير العقلاني والإلتزام الصادق والخلق النزيه تبني الديمقراطية وتستقر الأوطان وترقى الشعوب ولذلك أقام المجلس بالإضافة إلى الجلسات الخاصة لمناقشات القوانين عددا من الأنشطة الثقافية والندوات الفكرية واللقاءات المتنوعة والزيارات الاستطلاعية.

. كل ذلك من أجل إعطاء الصورة الحقيقية لنشاط الهيئة التشريعية، وتقريبها من المواطن، وتحسسها بامعان لواقعه وانشغالاته، وجعلها ذات حضور فاعل ودائم في مسار التمكين للمشروع الديمقراطي في بلادنا التي ضحت كثيرا من أجل حرية الإنسان وكرامته، وما زالت تحقق الانتصارات تلو الأخرى في هذا الشأن.

ومن هذا المنطلق يأتي إسهام "مجلة النائب" ضمن التوجه العام للمجلس الشعبي الوطني وانسجاما مع اختيارات الشعب، فكل ما تعالجه موضوعاتها وما تقدمه من مقالات واجتهادات، وما تعرضه من أفكار يصب في نهر الديمقراطية الفيض بالعباء والمتدفق بالرخاء على امتداد حقول الوطن وفضاءاته.

لذا وجب التنويه بكل الجهود المخلصة التي جعلت من ترقية مستوى وعي مواطنينا هدفا نبيلًا، وعملت بوفاء ونزاهة على تطوير المردود الفكري والمعرفي "لمجلة النائب" كما وجب الشناء على كل من أسهم من قريب أو بعيد في إنجاز العدد الثالث الذي نتمنى أن ينال رضاء القراء الكرام.

